السيد الوزير يترأس اجتماع اللجنة الدائمة للسلامة الطرقية

تخليدا لليوم الوطني للسلامة الطرقية لسنة 2015، ترأس السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب المكلف بالنقل، اجتماع اللجنة الدائمة للسلامة الطرقية يوم الأربعاء11 فبراير 2015 بمقر الوزارة.

وخلال هذا الاجتماع، ركز السيد الوزير على الأهمية القصوى التي توليها الحكومة ومن خلالها رئيس الحكومة لملف السلامة الطرقية، وذلك من أجل تطوير الأداء في مجال السلامة الطرقية.

ولقد حضر هذا الاجتماع ممثلين عن وزارة الداخلية ووزارة العدل و الحريات والأمانة العامة للحكومة ووزارة الاقتصاد و المالية ووزارة التعليم العالي و البحث العلمي و تكوين الأطر ووزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة والاقتصاد الرقمي ووزارة الصحة والدرك الملكي والأمن الوطني والوقاية المدنية. وفي هذا السياق، تم تقديم عرض مفصل من طرف مدير مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية، تضمن مختلف نتائج ومؤشرات حوادث السير عبر الطرق، كما تم عرض الإحصائيات المؤقتة لحوادث السير الجسمانية لسنة 2014، وكذا مخطط العمل على المدى القريب والمتوسط من أجل تحسين مؤشرات السلامة الطرقية.

فبفضل تفعيل الاستراتيجية المندمجة للسلامة الطرقية، تم عكس الاتجاه التصاعدي لحوادث السير. ولقد أوضحت الإحصائيات المؤقتة لسنة 2014 نتائج مهمة تتمثل في ما يلي:

- 6.04% ·في عدد حوادث السير المميتة؛

- 8.74% ·في عدد القتلى؛

- 14.81% ·في عدد المصابين بجروح بليغة.

وخلال هذا العرض، تم الوقوف على أرقام مهمة، فمثلا 77.67% من ضحايا حوادث السير داخل المدار الحضري هم عديمو الحماية أي الراجلين ومستعملي الدراجات. كما أن 94% من حوادث السير ترجع إلى العامل البشري، لذا وجب التأثير بطريقة مباشرة على سلوك مستعملي الطريق عبر التربية الطرقية و تأهيل تعليم السياقة وتطوير الامتحان لنيل رخصة السياقة، و تكوين السائق المهني، والتواصل والتحسيس من خلال المشاريع التي تسهر عليها اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، وكذا تكثيف المراقبة وتشديد العقوبات.

كما أكد السيد الوزير أن موضوع السلامة الطرقية يهم الجميع وليس محصورا على قطاع وزاري معين بل إنه شأن مجتمعي ينخرط فيه الجميع. كما أنه يولي أهمية خاصة للعنصر البشري على مستوى التكوين والتأهيل وكذا التدابير الوقائية، باعتباره من بين المداخل الأساسية التي يمكنها المساهمة بشكل فعال في تحقيق نتائج إيجابية في مجال السلامة الطرقية. وأشار السيد الوزير إلى ضرورة التفكير في إجراءات شجاعة من شأنها التقليص من آفة حوادث السير.

في نهاية الاجتماع فتح باب النقاش، حيث عبر أعضاء اللجنة عن مقترحاتهم وملاحظاتهم حول العرض ومخطط العمل المستقبلي.

وفي إطار تفعيل التوجهات الاستراتيجية للسلامة الطرقية 2014-2016 خاصة منها المحور التاسع المتعلق بتشجيع البحث العلمي والتقني في مجال السلامة الطرقية، توج هذا الاجتماع بتوقيع اتفاقية بين الوزارة المنتدبة والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني، والتي تروم دعم البحث العلمي والتقني في مجال السلامة الطرقية. حيث يلتزم الطرفان بتضافر الجهود من أجل تشجيع الجامعات ومؤسسات البحوث الحكومية لإجراء البحوث والدراسات العلمية والتقنية في مجال السلامة الطرقية.